التغيير السياسى ومصادره عند جابرييل الموند:

إن دراسة قدرات النظام السياسى تمكننا من أن نتناول بطريقة مباشرة وفعالة مشكلة التغيير السياسى تنبع من ثلاث حقائق: من النظام السياسى نفسه" النخبة" ومن الجماعات الاجتماعية فى البيئة المحلية ثم من النظم السياسية فى البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه المصادر الثلاث للتغيير السياسى مع بعضها، فعلى سبيل المثال، الضغوط التى تأتى من النخبة السياسية وتؤثر على التغيرات فى قدرات النظام السياسى يمكنها، أن تحدث تغييرات فى المجتمع أو فى النظام السياسى الدولى والتى بدورها يمكنها أن تغير نظام العرض والطلب وحين ننظر إلى النظام السياسى على مستوى تفاعله مع البيئة فإن انتباهنا سيتجه على التغيرات فى حجم وكمية التدفق فى المدخلات والمخرجات، وهذه التغيرات فى الحجم والكمية قد تكون المنبه للتغير السياسى وهكذا إذ نظرنا إلى تدفق النظام السياسى فإنه يمكن أن نصدر أحكامًا على مدى طاقة النظام السياسى، وإذا ما كانت فوق قدرات هياكل وأداء النظام السياسى فإنه يمكننا أن نقدر احتمالات التغيرات فى الهيكل ونمط العمل أم لا، وبالمثل إذا فحصنا مخرجات النظام السياسى. ويجب أن نلاحظ أن تغير البيئة الاجتماعية المحلية أو البيئة الدولية يمكننا من الحكم على كيفية تأثير هذه التغيرات على تدفق المدخلات فى النظام السياسى. وما إذا كانت عرضه لأن تقلل من هذا التدقيق أو تغير فى مضمونه.

وحين نعتمد على مستوى تحليل القدرات ليس فقط بهدف القدرة على التنبؤ والتفسير العلمى ولكن أيضًا القدرة على الحديث عن النظم السياسية لأنها قد تؤثر على التغير السياسى فى الاتجاهات المطلوبة... فإذا افتراضنا أنه طلب منا أن ننصح رجال الدولة فيما يتعلق بقضية كيف تزيد معدلات الاستثمار فى التنمية الاقتصادية وفى التحديث، هنا نستطيع أن نحول أهداف السياسة العامة – عن طريق تحديد القدرات- إلى مستويات معينة ويمكننا أن نستخدم القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية التى يحتاج إليها النظام لزيادة معدل النمو الاقتصادى ومن ثم يمكن القول أن زيادة معدل النمو الاقتصادى يتطلب زيادة معدل أداء النظام السياسى والسؤال هو كيف يمكن أن تؤثر على أداء النظام السياسى فى الاتجاه المطلوب.. نحن هنا كفقهاء سياسة يجب أن نحدد المطالب الهيكلية والثقافية ومستويات أنماط القدرة المختلفة للقدرة. ما هو نوع المواطنين الذين يتولون الإدارة السياسية العامة واللازمين لتحريك جماعات الضغط والأحزاب السياسية ونواب المجالس التمثيلية، والبيروقراطية والمحاكم بالطريقة التى تحافظ على نوع المخرجات المطلوبة لسياسة التنمية الاقتصادية.